S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/178
28 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل نص مذكرة موجهة من حكومة رواندا إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد محمد سحنون.

والغرض من هذه المذكرة هو تمكين الممثل الخاص وأعضاء المجلس من فهم الأسباب الرئيسية للأزمة في شرق زائير على نحو أفضل من أجل إيجاد الحلول المناسبة للأزمة الداخلية لزائير.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيديون كاييناموراً
السفير
الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة

050397 050397 97-05550

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة بشأن أزمة شرق زائير مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ وموجهة إلى السيد محمد سحنون، الممثل الدائم للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية ولمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يقوم بزيارة إلى رواندا

تشهد زائير، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، حربا داخلية تدور رحاها بين تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير ونظام موبوتو. وهذه الحرب، التي بدأت في جنوب كيفو، قد اشتعلت بالفعل في زائير العليا بعد شمال كيفو وهي تمتد الآن إلى شمال شابا في منطقة كاليمي وموبا.

وكما هو الشأن في مثل هذه الظروف، يتغلب جانب الإثارة على التحليل وقليلة هي وسائط الإعلام الدولية التي تمحص الأسباب الحقيقية لهذا النزاع.

علاوة على ذلك، فقد نشط هذا الطرف في النزاع أو ذاك في الاضطلاع بقدر من الدعاية. والهدف من تلك الدعاية هو سرد رواية من شأنها أن تخفي مسؤوليات سلطات كينشاسا فيما يتعلق بأسباب الحرب القائمة حاليا. لهذا تحاول حكومة زائير البحث عن أكباش فداء بين البلدان المجاورة لزائير مثل رواندا.

ولكن من الصعب جدا، بالنسبة لأي شخص اتبع ولو بقدر قليل من الاهتمام تطور هذه الحالة، طمس الدوافع التي تسببت في هذا النزاع. وهي فوق ذلك حديثة جدا لكي يمكن محوها بجرة قلم. ومن بين هذه الدوافع امتداد عملية الإبادة الجماعية الرواندية إلى شرق زائير، والسحب التعسفي لحق جزء من السكان الزائيريين في الجنسية فضلا عن محاولة طردهم من أراضيهم.

وبالإضافة إلى هذه الأزمة الداخلية في زائير، تطرح مشكلة خطيرة، هي مشكلة أخلاقيات وقانون فيما يتعلق بمركز اللاجئين الممنوح تعسفا لمجرمي الإبادة الجماعية.

أولا - أصل الأزمة الزائيرية أعمال إبادة جماعية

في أوائل عام ١٩٩٦، أشارت وسائط الإعلام الدولية بانتظام إلى المأساة الجارية في شرق زائير. وقد بدأ الأمر في شمال كيفو حيث كان أفراد الميليشيات والجنود السابقون التابعون لنظام رواندا في فترة ما قبل تموز/يوليه ١٩٩٤، مرتكبو عملية الإبادة الجماعية، يقومون بأعمال تتمثل في انتزاع أملاك المواطنين الزائريين وابتزازهم وتقتيلهم دون أن تحرك سلطات كينشاسا ساكنا. والأسوأ من ذلك أن مجرمي

الإبادة الجماعية استفادوا هنا وهنالك من تواطؤ بل ومن مساعدة الجيش الزائيري وكذلك من مساعدة السلطات المدنية المحلية. وكان أكبر ضحايا هذه المأساة فئة من الزائيريين الناطقين باللغة الكينية الرواندية وأفراد القبائل الأخرى الذين حاولوا اخفاء جيرانهم وغيرهم من المواطنين المهددين بالموت والإبادة.

وقد بدأت حكومة رواندا بالفعل في آذار/مارس ١٩٩٦ تستقبل في أراضيها موجات عديدة من اللاجئين الزائيريين الفارين من مذابح روتشورو وماسيسي في شمال كيفو.

وقد شهد آنذاك الدبلوماسيون المعتمدون في كيغالي تدفق هؤلاء اللاجئين الذين أبلغوا عن حالات التعذيب والمذابح اللاإنسانية التي كان يرتكبها الجنود السابقون وأفراد الميليشيات الروانديين. وقد شاهد هؤلاء اللاجئوون أشخاصا يحرقون أحياء. لذلك لم تكف رواندا وبعض وسائط الإعلام منذ ذلك الحين عن إدانة أعمال الإبادة الجماعية هذه. ولكن ذلك لم يستأثر مع الأسف، في الوقت المناسب، بكل ما يستحقه من اهتمام المجتمع الدولي.

ومع ذلك، طرحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل جدي هذه المشكلة وأدانت في نفس الوقت تورط السلطات المحلية والجيش الزائيري في أعمال الإبادة الجماعية تلك (تقرير اللجنة الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). ولكن قبل ذلك أعرب الزعماء العرفيون في شمال كيفو الذين يمثلون مجموعات الهوندي والناندي والنيانغا والهافو في هذا الصدد عن سخطهم الكبير. وكان ذلك في رسالة موجهة إلى السلطات الزائيرية، أعربوا فيها عن دهشتهم لكون أولئك السكان لم يعودوا يحظون بحماية الذين يضطلعون بمسؤولية حمايتهم. وقد نشرت وكالة الأنباء الزائيرية رسالة السخط تلك الموجهة من الرؤساء العرفيين في أوائل شهر آب/أغسطس ١٩٩٦. وحسب علمنا فإن تلك هي بالفعل وكالة رسمية للحكومة الزائيرية.

هل تمكن أفراد الميليشيات والجنود السابقون الروانديون عن طريق الرشوة من ضمان تواطؤ السلطات الزائيرية معهم ومساعدتها لهم، لتوسيع رقعة الإبادة الجماعية الرواندية لعام ١٩٩٤ لتشمل شرق زائير؟ وهل للطرفين قضية مشتركة ضد هذه الفئة من الزائيريين الناطقين باللغة الكينية الرواندية أم هل أن هذه القضية قد انطوت أيضا على الرشوة؟

ومهما كان مبرر تلك المأساة، يظل من المفاجئ على أية حال أن تتقاسم دولة زائير مسؤولية من ذلك القبيل مع مجرمي الإبادة الجماعية الروانديين على أراضيها.

وقد وصل الأمر اليوم ببعض السلطات الزائيرية، التي أحرجها مسار هذه الأحداث المأساوية، الدائرة منذ شباط/فبراير ١٩٩٦، إلى البحث عن أكباش فداء خارجيين. وهكذا فإنها تحاول أن تورط بصورة اصطناعية بلدان مجاورة منها رواندا في نزاع زائيري الأطراف لاغير.

ثانيا - عندما يسحب زائير من مواطنيه الحق في الجنسية

إن سلطات كينشاسا، من خلال جهودها الرامية إلى رفض الطابع الداخلي للأزمة، تقدم رغما عنها، الدليل على مسؤوليتها الحقيقية. فهي تسمح لنفسها بأن تمحو، عن سهو أو عن طيش لا أحد يدري، التاريخ العريق لجزء من سكانها. أليست تصف البانيامولينجي في جنوب كيفو بأنهم لاجئون وفدوا حسب زعمها من رواندا في عام ١٩٦١؟ تلك هي بالضبط العبارات الواردة في خطاب رئيس الوزراء الزائيري السيد ليون كينغو وا دوندو أمام مؤتمر القمة الفرنسي الأفريقي الذي عقد يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في واغادوغو.

وهذا الخطاب لا يبتعد عن الخطاب الذي ألقاه نائب رئيس الوزراء الحالي ووزير خارجية زائير، السيد جيرار كامندا وا كامندا وزير الداخلية آنذاك. فذلك ما يذكره بالفعل في مذكرته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الموجهة الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالفعل، يشير السيد كامندا وا كامندا في تلك الوثيقة الى البانيامولينجي على أنهم قدموا الى الأراضي التي يقيمون بها في عام ١٩٢٤، وليس في القرن السادس عشر كما يشير الى ذلك هو نفسه (انظر الوثيقة S/1996/895).

وتجدر هنا إحالة الأستاذ كامندا وا كامندا الى مصادره هو، وهي الأفضل حسب رأينا، ونقصد السكان "الأصليون البافوليرو" الذين سيؤكدون بالفعل تواجد البانيامولينجي منذ قرون في المنطقة التي يتقاسمونها معهم.

وبالإضافة الى الذاكرة الجماعية للسكان المحليين، من المفيد أيضا الاشارة الى مصادر مكتوبة متنوعة مثل مصادر المسؤولين الإداريين الاستعماريين في العشرينات، والبحاثة البلجيكيين مثل ج. ماكي و ج. هيارنو في عام ١٩٥٤ والمؤرّخ أ. كاغامي في عام ١٩٧٢.

بيد أن الرئيس موبوتو يعرف تاريخ شعبه أحسن من وزرائه. وليس من باب الصدفة أبدا أنه أعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لدى عودته من أوروبا بعد أن أقام فيها فترة، أن مشكلة الجنسية لا يمكن أن تطرح على الإطلاق في زائير. وكان يشير آنذاك الى البانيامولينجي. ولكن مهما كانت تصريحات سلطات كينشاسا، فهل يمكن أن يخضع حق أساسي مثل الجنسية باستمرار الى مضاربات من ذلك القبيل؟

ولزيادة التوضيح، تجدر الإشارة الى أن تاريخ زائير قبل الاستعمار وأثناء الاستعمار وبعد الاستعمار قد عرف ٤ فئات من السكان الناطقين باللغة الكينية الرواندية:

١ - السكان الذين أصبحوا "كنغوليين" بموجب تعيين الحدود الاستعمارية، في مؤتمر برلين الدولي لعام ١٩٨٥ ومن بينهم البانيامولينجي.

٢ - السكان الذين نقلوا من رواندا - بوروندي الى الكونغو البلجيكية بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٥٦، لأسباب تتعلق باليد العاملة الزراعية والمنجمية. ويتعلق الأمر بمهاجرين وافدين كانوا يحصلون منذ وصولهم الى البلد المحتضن، على بطاقة هوية كونغولية .

٣ - السكان الذين كانوا من اللاجئين الروانديين منذ عام ١٩٥٩ .

٤ - اللاجئون الروانديون الذين وفدوا حديثا في عام ١٩٩٤، والذين عادوا الى بلدهم الأصلي منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

والفئة الأولى هي التي ستحظى هنا باهتمامنا الخاص. فمؤتمر برلين لعام ١٩٨٥، بإعادة تحديده للخريطة السياسية لأفريقيا، قد غير أيضا خريطة رواندا في فترة ما قبل الاستعمار. وقد نتج عن ذلك فقدان المناطق الحالية روتشورو وغوما وماسيسي وكاليهي وجزيرة اجوي وكذلك منطقة البانيامولينجي الحالية في جنوب كيفو.

وبطبيعة الحال أصبح الروانديون الموجودون في هذه المناطق مواطنين "كونغوليين" بحكم الواقع مع الاحتفاظ بتراثهم الثقافي التقليدي ومنه اللغة. وما حدث بالفعل هو خلق إطار جغرافي جديد مع واقع بشري ثابت، صودق عليه بشكل نهائي في بروكسل في عام ١٩١١.

وقد سعت بعض الأوساط في كينشاسا إلى الإسراف في استغلال تصريحات رئيس الدولة الأوغندية، السيد باستور بيزيمونغو. وكان ذلك عندما أدان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعمال الابادة الجماعية الموجهة ضد فئات من المواطنين الزائريين الناطقين باللغة الكينية الرواندية، وهي فئة ورثتها زائير عن مؤتمر برلين.

ويتعين هنا رفع أي التباس: ليس لرواندا أية مطامع إقليمية في أراضيها السابقة في فترة ما قبل الاستعمار، والتي أصبحت زائيرية منذ عام ١٨٨٥. ولكن لا يمكن لومها لأنها تدين بانتظام مواصلة عملية الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤ ضد السكان المذكورين الناطقين باللغة الكينية الرواندية في شرق زائير. وكان ذلك أساسا المنطلق الذي جرى التلميح منه آنذاك الى عقد مؤتمر برلين ثان الذي يتعين أن يقر على الأقل بالقبول القانوني للسكان الذين ورثتهم بعض الدول مثل زائير مرة أخرى بمؤتمر برلين الأول.

وقد أعربت السلطات الرواندية العليا بالفعل بوضوح في هذا الصدد عن احترامها لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. ولكنها ترى أن هذا المبدأ يفترض في نفس الوقت أن تقبل الدول الأفريقية أن تضطلع بكامل واجباتها تجاه السكان الذين تغير وطنهم منذ عام ١٨٨٥.

وكانت رواندا، بوصفها بلدا مجاورا لزائير، من أوائل من شاهدوا المأساة التي يعود تاريخها الى بداية عام ١٩٩٦، لأنها احتضنت في أراضيها آلاف اللاجئين الفارين من المذابح.

بيد أنها تستغرب أن زائير لم تستيقظ إلا بعد أن رفض البانيامولينجي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ التعرض للإبادة دون أن يحركوا ساكنا. ومن الغريب أن رد فعل نائب حاكم جنوب كيفو آنذاك، السيد لواباندجي رواسي - نغابو، تمثل في توجيه إنذار يأمرهم بمغادرة الإقليم كما لو كان لهم إقليم آخر في مكان آخر من العالم.

ثالثا - الاتجار بالأسلحة في شرق زائير سبق الحرب الدائرة حاليا

أشارت السلطات الزائيرية أحيانا، في الجهود التي تبذلها لتدويل نزاع داخلي محض، الى استخدام قوات التحالف لأسلحة ثقيلة. وأكدت أن هذه الأخيرة لم تكن قادرة على حيازة تلك الأسلحة بدون مساعدة خارجية. وشكل ذلك بالخصوص المستند الرئيسي الذي اعتمد عليه كبار المسؤولين الزائيريين لمحاولة توجيه الاتهام الى بلدان مجاورة لزائير منها رواندا.

ولكن لم يكن هناك مفر من أن تنتشر حجج من ذلك القبيل بين أوساط غير مطلعة على السياق الزائيري بشكل عام وعلى حقيقة الوضع في شرق زائير منذ عام ١٩٩٤.

والواقع أنه ساد المنطقة المذكورة في السنوات الأخيرة تداول الحر للأسلحة من جميع الأنواع. ذلك أن الجنود السابقين وأفراد الميليشيات الروانديين احتفظوا بكامل معداتهم العسكرية التي كانت معهم في رواندا.

وليس من باب الصدفة على الإطلاق أن البلاغ المشترك الرواندي الزائيري الذي توج زيارة رئيس الوزراء الزائيري ليون كينغو وا دوندو الى كيغالي في آب/أغسطس ١٩٩٦ قد أكد على ضرورة تجريد الجنود السابقين وأفراد الميليشيات الروانديين اللاجئين الى زائير من أسلحتهم.

وقد أشارت السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من جديد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الى ضرورة تجريد الجنود السابقين وأفراد الميليشيات الروانديين من السلاح. وكان ذلك عند افتتاحها للدورة السابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للهيئة التي تديرها. وأعربت السيدة ساداكو أوغاتا في تلك المناسبة عن أسفها لأنه تعذر حتى ذلك الحين الفصل بين اللاجئين وأفراد الميليشيات والجنود السابقين الروانديين الذين ظلوا يحملون السلاح.

وبالإضافة الى هذه الأسلحة الواردة من رواندا في تموز/يوليه ١٩٩٤، تجدر إضافة الشحنات العديدة من الأسلحة التي لم يتوقف نقلها طيلة أكثر من سنتين الى هذا الجزء من زائير، والموجهة الى نفس الجنود السابقين وأفراد الميليشيات. وكان مصدرها أوساط خارجية معينة يتهمها تقرير الأمم المتحدة الذي يجري إعداد صيغته النهائية.

ونتيجة لوجود كميات ضخمة من الأسلحة النارية في شرق زائير بين أيادي أفراد الميليشيات والجنود السابقين الروانديين، ازدهرت في هذه المنطقة حركة تهريب كبيرة لعدد الحرب تلك. وكانت حركة التهريب هذه سهلة خاصة وأن مرتكبي عملية الإبادة الجماعية الرواندية لم يكونوا خاضعين لأية مراقبة حكومية.

كانت تلك حالة تتسم بانعدام الأمن وتنذر بالإنفجار لم تتوقف حكومة رواندا عن إدانتها حرصا على مصلحة زائير وعلى مصلحة بلدان المنطقة دون الإقليمية.

والغريب كل الغرابة أن الحكومة الزائيرية لم تحرك ساكنا أبدا ما دامت الأسلحة المذكورة تستخدم لتقتيل سكانها، وخاصة الناطقين منهم باللغة الكينية الرواندية. ولم تستيقظ إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يوم وجه نفس السكان الأسلحة ضد جلاديهم. ومن الهام أيضا الإشارة هنا الى أن حكومة زائير قد رفضت رفضا باتا التعاون مع لجنة التحقيق في الاتجار بالأسلحة في شرق زائير. وهي للتذكير لجنة أنشأها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، لا يمكن إطلاقا لسلطات كينشاسا أن تستغرب كون البانيامولينجي مثلا متدربين على استخدام الأسلحة النارية. فهي تذكر أن هؤلاء قد سلحتهم حكومة موبوتو واستخدمتهم كثيرا للسيطرة على تمرد ما يسمى بـ "الموتيلست" في الستينات في جنوب كيفو.

وليس بالمرة من شؤون البلدان المجاورة مثل رواندا أن قوات زائيرية مختلفة تتحالف الآن لمكافحة ممارسات نظام كينشاسا ووقف الإبادة الجماعية التي بدأت في شرق زائير. ألم يعترف نائب رئيس وزراء زائير ووزير خارجيتها، السيد كامندا وا كامندا نفسه، في الفترة الأخيرة في نيويورك، بأنه ليس زائيريا أكثر من زعماء قوى التحالف مثل لوران كابيلا ونغاندوا كيساسي وغيرهما؟

رابعا - ما هو المركز الواجب منحه لمجرمي الإبادة الجماعية في زائير؟

ألف - حالة تتسم بالغموض منذ عام ١٩٩٤

في تموز/يوليه ١٩٩٤، هاجر منظرو الإبادة الجماعية، والعديد من أفراد الميليشيات والجنود السابقين التابعين للنظام الرواندي السابق الى بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وكانوا قد قاموا لتوهم بتقتيل أكثر من مليون شخص في رواندا، معظمهم من التوتسي فضلا عن بعض الهوتو المعارضين لنظرية الإبادة الجماعية.

وجر أفراد الميليشيات والجنود السابقون معهم لدى فرارهم مئات الآلاف من اللاجئين الذين أرغموهم على الهجرة عن طريق المناورة وخاصة تحت تهديد السلاح. ويقيم مجرمو الإبادة الجماعية هؤلاء، في البلدان المستقبلة، في مخيمات لاجئين حيث يحتجزون فعلا السكان الأبرياء الذين رحلوا معهم كرهائن. وهم يريدون أن يجعلوا منهم دروعا سياسية ويهددون بالقتل أو يقتلون كل من يشتبه في أنه ينوي العودة الى رواندا.

والفضيحة الحقيقية في هذا الوضع هي أن أفراد الميليشيات والجنود السابقين المسلحين يحظون كل هذا الوقت بالمساعدة الإنسانية الدولية الموجهة للاجئين. والأدهى من ذلك أنهم هم الذين يديرونها في المخيمات ويستخدمونها في الأخير كأداة في مناوراتهم.

لذا فإن الحالة في زائير حساسة جدا. وعلاوة على كون جميع أفراد الميليشيات والجنود السابقين الروانديين تقريبا يوجدون في شمال وجنوب كيفو (شرق زائير)، فهم يحتفظون هناك بكل ما كان لديهم من أسلحة في رواندا. ومن ناحية أخرى، واصلت بعض الأوساط الخارجية تزويدهم بالأسلحة بالتواطؤ مع الحكومة الزائيرية. وكانت النتيجة المباشرة لتجمع الأسلحة بيد أفراد الميليشيات والجنود السابقين الروانديين توسيع نطاق المذابح وأعمال الإبادة الجماعية لتشمل شرق زائير، مثلما أشير الى ذلك أعلاه. ومع ذلك، يحتفظ هؤلاء المجرمون المسلحون بصفة اللاجئين.

هذا مع أن الاتفاقيات الدولية لعام ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ صريحة في هذا الصدد. فهي تنكر مركز اللاجئين على مجرمي الإبادة الجماعية وعلى كل شخص مسلح أو متورط في أعمال منافية للسلم.

كما سبق أن أعربت مفوضية شؤون اللاجئين من ناحيتها عن أسفها لهذه الحالة وشددت في نفس الوقت على أنها غير قادرة بدون مساعدة البلدان المستقبلة، على القيام بمفردها بفصل أفراد الميليشيا والجنود السابقين عن اللاجئين العاديين.

باء - أفراد الميليشيا والجنود السابقون دخلوا الحرب إلى جانب الجيش الزائيري

يجدر التذكر بأن المذابح الانتقائية التي ارتكبت في شمال كيفو ضد فئات من السكان الناطقين باللغة الكينية الرواندية في الفترة بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ١٩٩٦، قد امتدت بعد ذلك إلى جنوب كيفو. وكان حتى ذلك الحين ينظمها أساسا أفراد الميليشيات والجنود السابقون الروانديون، بتواطؤ بعض السلطات المدنية والعسكرية في شرق زائير ومساعدتها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، رفض البانيامولينجي في جنوب كيفو، وهم إحدى المجموعات السكانية الزائيرية الناطقة باللغة الكينية الرواندية، التعرض للإبادة وحملوا السلاح ضد المعتدين. وكانوا يواجهون علنا أفراد الميليشيات والجنود السابقين الروانديين وكذلك الجيش الزائيري الذي تولى هذه المرة تسيير العمليات.

وكان مسار الأحداث هذا مخجلا جدا بالنسبة لحكومة كينشاسا. فقد كانت المجازر السابقة توصف بأنها من عمل مجرمي الإبادة الجماعية الروانديين الذين أصبحوا غير خاضعين لأية سيطرة في شرق زائير. وكان من المحرج هذه المرة أن تظهر السلطة الزائيرية وهي تمارس هذه المذابح إلى جانب أولئك ضد سكانها. وكانت تلك هي الفترة التي تعيَّن فيها على السلطات الزائيرية أن تبرر تورطها الرسمي بتهديد خارجي وهمي كان يكفيها الدعاية له في وسائط الإعلام. وشكل ذلك أيضا ذريعة من شأنها أن تفسر توجيه نداء محتمل للحصول على مساعدات عسكرية خارجية ضد مقاومة داخلية تبدو منظمة. ومنذ ذلك الحين يشترك أفراد الميليشيات والجنود السابقون الروانديون بصورة كاملة في هذه الحرب الزائيرية الأطراف التي تسببوا أيضا في اندلاعها. وقد استمروا في القتال إلى جانب الجيش الزائيري سواء في جنوب كيفو أو في شمال كيفو واليوم في زائير العليا.

هذه هي الظروف التي أمكن فيها لمئات الآلاف من اللاجئين المحتجزين حتى ذلك الحين كرهائن لدى نفس أفراد الميليشيات والجنود السابقين، العودة الجماعية إلى بلدهم الأصلي. فقد كان سادة المخيمات، الذين ظلوا مسلحين منذ تموز/يوليه ١٩٩٤، منهمكين في مكان آخر بل وقد أصابتهم الحيرة بسبب الحرب.

وهكذا أتاحت حركة العودة الجماعية لهؤلاء اللاجئين التي بدأت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من التسوية النهائية لمسألة اللاجئين في شرق زائير. ولم يبق على جانب زائير العليا من مئات آلاف اللاجئين سوى بضع عشرات الآلاف من الأشخاص الذين هم من أفراد الميليشيات والجنود السابقين وأفراد أسرهم. وهم يتواجدون بالخصوص في تنجي تنجي وهو مخيم عسكري فعلي كبير تزوده السلطات العسكرية الزائيرية بالأسلحة والذخيرة.

لقد تجلت الحالة الآن بصورة كافية، لأن العودة الجماعية للاجئين إلى رواندا والموقف الذي اتخذه أفراد الميليشيات والجنود السابقون في حرب زائير هذه يتيحان اليوم رفع أي التباس في ذلك الصدد. فقد ساد الغموض لفترة طويلة مركز مخيمات اللاجئين، عندما كانت تحتضن في نفس الوقت اللاجئين وأفراد الميليشيات والجنود السابقين الذين ظلوا مسلحين.

وهكذا فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يعدل موقفه في الوقت المناسب. فالأمر يتطلب على سبيل الاستعجال عدم منح أفراد الميليشيات والجنود الروانديين السابقين مرتكبي إبادة الأجناس، مركز لاجئين ليسوا مؤهلين لنيله.

ملاحظة ختامية

ترحب الحكومة الرواندية بتعيين السيد محمد سحنون مؤخرا ممثلا خاصا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى. وهي تأمل في نفس الوقت أن يساعد هذا الأخير المجتمع الدولي على فهم حقيقة الوضع السائد في هذه المنطقة على نحو أفضل.

وتحتل أزمة شرق زائير مرتبة أولى بين القضايا الحساسة الجديرة بالفعل باهتمام الممثل الخاص للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية. فهي حرب داخلية اندلعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ولكن أسبابها تعود إلى أوائل تلك السنة. لأن قوى التحالف التي تحارب حاليا نظام موبوتو قد ردت على أعمال العنف والتقتيل وإبادة الأجناس المرتكبة منذ شباط/فبراير ١٩٩٦ في شمال وجنوب كيفو على التوالي.

وقد ردت أيضا على استخفاف حكومة زائير بمسائل أساسية مثل الحق في الجنسية الذي تُرك عمليا لنزوات السياسيين.

بل قد وصل الأمر بهؤلاء إلى التشكيك في جنسية السكان الزائيريين الناطقين باللغة الكينية الرواندية التي يمنحها لهم تلقائيا منطق تعيين الحدود الاستعمارية لعام ١٩٨٥. وقد نتجت عن ذلك إجراءات متعمدة لطردهم من أراضي أجدادهم في شمال كيفو (روتشورو وماسيسي وغوما) وجنوب كيفو (منطقة البانيامولينجي).

وكانت تلك الانتهاكات لحقوق غير قابلة للتصرف، إلى جانب أعمال إبادة فئات مختلفة من السكان سببا رئيسيا لاندلاع هذه الحرب. وينبغي السعي إلى إيجاد حل دائم لهذه الأزمة وذلك بدون شك من خلال تحليل تلك المشاكل، بالإضافة إلى المطالبات الأخرى الداخلية الخاصة في زائير. ووضع الأزمة الزائيرية على مسارات أخرى غير هذه يعني التشخيص الخاطئ للعلة.

وليس لبلدان المنطقة ومنها رواندا، والتي غالبا ما توجه لها حكومة زائير إصبع الاتهام، أية مطامع إقليمية تدفعها، وبالعكس فإنها تود أن يستعيد هذا البلد المجاور استقراره الداخلي من أجل استتباب السلام الدائم في هذا الجزء من القارة.

بيد أن رواندا تشعر بالسخط لأن زائير تتبنى اليوم لعبة مجرمي الإبادة الجماعية الروانديين على أراضيها.

وبعد أن كانت السلطات الزائيرية، متواطئة مع أفراد الميليشيات والجنود السابقين في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في شمال وجنوب كيفو بل ساعدتهم على ذلك، فقد وصل بها الأمر اليوم إلى تجنيدهم جنبا الى جنب مع الجيش النظامي والمرتزقة.

وهكذا تطرح مشكلة أخلاق عامة وطنية ودولية. وهنا فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يضطلع بمسؤوليته. فهل ينبغي في النهاية الاستمرار في اعتبار أفراد الميليشيات والجنود السابقين المسلحين لاجئين حتى بعد أن عاد الآن اللاجئون الحقيقيون، المحتجزون لفترة طويلة كرهائن، إلى رواندا؟

ألا يتعين في نهاية المطاف، وضع حكومة زائير أمام مسؤوليتها تجاه مواطنيها في شرق زائير وتحميلها علنا مسؤولية العمل على عودة المرتزقة إلى أفريقيا بعد ٤٠ سنة من الاستقلال!

(توقيع) اناستازي غاسانا
وزير الخارجية والتعاون

- - - - -